مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاخبار

التاريخ : ١٩٧١/٦/٢

آراء حول الدستور الدائم .. الحريات والأخلاق

الدستور الجديد .. كيف يحمي الحريات السياسية؟

وكيف يمنع العدوان عليها أو الانحراف

ان « الاخبار » تفتح باب الحوار الصريح .. نحن نرحب بالاختلاف في وجهات النظر .. فهو اول ممارسة عملية للحرية السياسية التي بشر بها انور السادات .

ان الاخبار تبدأ بمناقشة النقطة الاولي في الدستور المقترح .. حول : الحريات والاخلاق .

لا اخلاق بلا حرية . . ولا حرية بغير
دستور مقدس ، وقوانين لا تمس . .
وقد بادر الرئيس انور السادات الى
المطالبة بوضع دستور دائم . . فليس
يكفى ان تسقط مراكز القوى . . وانما
يجب أن نتخذ الضمانات لكيلا تعود . .
وليس يكفى ان نطلق الحرية . . وانما
يجب أن تسد كافة الثغرات التى ادت
الى العدوان عليها .
من أجل ذلك بادر الرئيس الى المطالبة
بوضع الدستور الدائم . . وأنت مطالب
بان تتكلم . . فالدستور لك وللحاكم
. . وينبغى أن نشارك جميعاً فى
صنعه . . ثم حمايته . .

يقول الاديب نجيب محفوظ : من المسلم به ان الدستور هو الميثاق الاساسى الذى تقوم عليه قوانين الدولة ، وانا كمواطن اريد الكثير من الدستور ، ولكن ترتيب هذا الكثير بالنسبة لى . يضع حرية الكلمة .. فى الكتاب والصحيفة فى الترتيب الاول .

فمن الضرورى ان تكون هناك حرية كاملة للفكر فى جميع مجالاته ، وعلى اختلاف وسائله التعبيرية .. يجب ان تكون الحرية بشكل مطلق فى حدود القوانين العامة ، وضمير المفكر نفسه بما يضمن للكلمة المكتوبة ان تؤدى وظيفتها الوطنية والانسانية فى امن تام ويكفل للمفكر ان يؤدى دوره بالطريق الواضح المباشر ، دون اللجوء الى دروب غير مباشرة للتعبير عن رايه وتادية رسالته ..

ففى حرية الكلمة المكتوبة فى الكتاب دليل على ازدهار القوى الخلاقة والمبدعة فى المجتمع .

وفى حرية الصحافة ضمان للاشراف الفعلى الرشيد على جميع انشطة الدولة بجميع مستوياتها وجميع مجالاتها بغير استثناء .. لذلك ينبغى ان يكون للصحافة ، مثل ما هو للهيئة القضائية ، من الكرامة والحصانة ، فلا يمكن ان يتحرك الصحفى ويعمل بالصورة السليمة دون ما اطمئنان فى عمله وفى مستقبله ، بحيث لا يتدخل فى حرية الحركة لديه الا ضميره والمصلحة العامة .. وهذا لن يتأتى بمجرد تقدير شخصى مؤقت لظروف عمله ، بل لا بد ان ينص على ذلك صراحة فى الدستور .. فى شكل حصانة لا تعبث بها الظروف ، ضمانا وكفالة لتحقيق وظيفته الوطنية .

كذلك لا بد ان يتضمن الدستور كفالة المساواة التامة فى الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين - على اختلاف آرائهم وعقائدهم ، فلا تحول عقيدة المواطن او رايه دون تمتعه الكامل بحقوقه كمواطن ، ولا ينبغى ان تتاثر هذه الحقوق طالما ان عليه نفس واجبات كل مواطن على امتداد الوطن ..

أسس واضحة لانتخاب الرئيس

اما الدكتور عبد الحميد حشيش استاذ مساعد القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة .. فيبدأ بالتحدث عن منصب رئيس الجمهورية .. خصوصا ونحن نقوم الآن بوضع دستور دائم سيظل على مر السنين .. يقول الدكتور عبد الحميد :

لم توجد فى دساتيرنا السابقة نصوص مفصلة توضح كيفية اختيار المرشح لرئاسة الجمهورية .. واعتقد انه قد آن الاوان لتوضيح هذه المسالة بالتفصيل ، حتى يصبح من حق اى شخص مستوف لشروط الرئاسة التقدم لتحمل هذه الامانة وترشيح نفسه ، خاصة ان الظروف التى صاحبت قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ، وظهور بعض القادة الاكفاء البارزين ، سوف لا يتحقق بسهولة فى المستقبل .. وهذا امر ينبغى ان نضعه فى اعتبارنا ونحن نقوم الآن بوضع الدستور الدائم ونشرع للمستقبل .

كذلك ارى ان تكون المدة القصوى لرئاسة الجمهورية فترتين فقط ، بحيث لا يحق للشخص ان يرشح نفسه مرة ثالثة ..

كما يجب ان يتم تقليد نائب رئيس الجمهورية لمنصبه بطريق الانتخاب نظرا لان نائب الرئيس يحل محل رئيسه فى حالة خلو المنصب .. وحتى يتحقق الانسجام بين رئيس الجمهورية المرشح وبين نائبه يجب ان يتم الترشيح والتصويت على تذكرة واحدة .

ويؤكد الدكتور عبد الحميد ضرورة ان يحدد بدقة ووضوح اختصاصات

وسلطات التنظيم السياسى اى الاتحاد الاشتراكى .. لاننا مهما احكمنا النصوص الدستورية واعطينا للشعب كافة ما له من سلطات ، فان التنظيم السياسى يستطيع فى حالة غموض النصوص أن يمارس سلطات الامة من الناحية الفعلية ، وبذلك يقع الانفصال التام بين النصوص وبين التطبيق .

ويضيف فى سيادة القانون والحريات .. وكفالة الحرية لكل مواطن .. أن الهدف من كل نظام دستورى هو تمكين الشعب .. كل الشعب .. من ممارسة حقوقه وحرياته السياسية والاجتماعية على أكمل وجه بحيث يشعر كل مواطن بالامن والطمأنينة وقد دلت التجارب على أن الضمان اوفى الضمان .. للحقوق والحريات يتمثل فى رقابة القضاء .. والمحكمة العليا تضطلع بدور خطير فى هذا الشأن لانها الامينة على الرقابة على دستورية القوانين .. ولذلك يجب ان يتمتع اعضاؤها بحصانة تامة واقية من كل عزل .

● وكيف يمكن أن ينص الدستور على الاخلاقيات ؟. يجيب استاذ مساعد القانون على هذا السؤال قائلا :

الحقيقة أن مسألة الاخلاقيات هى مسألة تتصل بالتربية والبيئة والقيم أكثر مما تتصل بنصوص قانونية أو دستورية وارى انه لا مانع أن ينص فى الدستور على اهمية القيم الدينية ورسالات السماء وضرورة تنشئة الشباب على الخلق القويم .. كما انه يجب أن يضاف الى كل قسم (حلف يمين) يؤديه شخص فى موقع المسئولية ما يفيد المحافظة على تعاليم الاديان الكريمة .. وهناك اخلاقيات سياسية يمكن أن نبلورها فى انكار الذات وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وارى انه لا يمكن الوصول الى هذا المستوى من القيم الا بالممارسة الفعلية للديمقراطية .. لان تطبيق الديمقراطية بالوجه الصحيح لا يكون بحفظ مبادئها وترديد قيمتها بقدر مايكون بممارستها وتطبيقها .

حرية العقيدة والاجتماع والكتابة والنشر

الدكتور فؤاد مرسى عضو الامانة العامة المؤقتة . ورئيس مجلس ادارة البنك الصناعى :

لقد اكتسبت البشرية من خبرتها فيما سياسية اطلقت عليها اسم الحريات العامة . وكلنا نذكر الثورة الفرنسية وما أتت به من حريات للمواطن .. وهى ما ناضلت من أجلها اجيال واجيال من الاحرار فكرا وعملا .. حتى استقرت هذه الحريات فى صورة حريات لا مجال للتنازل عنها أو التشكيك فيها مثل :

حرية العقيدة وحرية الرأى ـ حرية الاجتماع وحرية الكتابة ـ حرية النشر وحرية الكلمة وحرية الخطابة وحرية التعبير بكافة وسائل التعبير المشروعة ..

كل هذه الحريات .. اصبح يطلق عليها اسم الحريات السياسية .. انجبتها الثورات الرأسمالية وكان لها هذا الفضل .

غير أن المفكرين الاحرار فى ظل الرأسمالية استطاعوا أن يضيفوا الى هذه الحريات السياسية حريات اخرى تمس مدى تمتع المواطن بحريته السياسية فعلا وهو ما اطلق عليه الحريات الاقتصادية والاجتماعية مثل:

حرية العمل .. اى حق العمل.
حرية التامين .. اى حق المواطن فى الحصول على التأمينات الاجتماعية
وحرية العمل النقابى .

وكلها حريات تضمن الحرية السياسية نفسها . ولهذا فان الميثاق يعلن أن حرية المواطن فى الحصول على رغيف العيش هى الحرية التى تضمن له أن يمارس حرية رأيه وحرية عقيدته .

الاشتراكية .. أكدتها

وقد اكدت الاشتراكية معنى الحرية الاجتماعية وجعلته صنوا للحرية السياسية ، بحيث ان الحريات السياسية مضمونة اصلا بالغاء الاستغلال واعلاء العمل كقيمة اولى يقاس بها جميع المواطنين .

ولا تكتفى الدساتير الاشتراكية بالنص على الحريات سواء منها السياسية او الاجتماعية .. وانما تنص على **ضمانات هذه الحريات .. فلا عبرة ولا قيمة لحرية لا تضمن بضمانات دستورية صريحة .**

الاخلاق .. تقليد جديد

● **ويقول الدكتور فؤاد مرسى .. ان وضع الاخلاق فى الدستور .. تقليد جديد دعا اليه انور السادات رئيس الجمهورية .** ومع ذلك .. فاننا نستطيع ان نجد فى حياتنا السياسية ما يمكن ان يساعد على تكوين فكرة عن اهمية الاخلاقيات السليمة للمواطن الفعال .

فمثلا .. اذا رجعنا الى قانون الاتحاد الاشتراكى .. سنجد ان عضوية الاتحاد مشروطة بأن يكون **العضو مواطنا صالحا غير مستغل . ولم تصدر ضده احكام مخلة بالشرف**

ففى هذه الفقرة يشترط الاتحاد فى عضوه ، او فيمن يتصدى لعضويته ان يكون صالحا . وان يكون غير مستغل ولم يتعرض لاعمال استوجبت الحكم عليه باحكام مخلة للشرف .

ايضا .. فان الاتحاد الاشتراكى يضع واجبات على العضو العامل مثل

أ ـ ان يكون متمسكا بالقيم الروحية والانسانية .

ب ـ ان يكون قدوة حسنة لغيره، ويكون مثالا للمواطن الاشتراكى ويحتذى به فى محيط عمله .. وفى تصرفاته .

حـ ـ ان يضحى دائما بمصلحته الشخصية فى سبيل مصلحة الاتحاد الاشتراكى والشعب .

د ـ ان يمارس النقد الذاتى . ويعمل على تصحيح أخطائه بروح طيبة

هـ ـ الا يطلب لنفسه امتيازات او استثناءات .

هذه جميعا اخلاقيات المواطن العامل فى الاتحاد الاشتراكى وهى تصلح ان تكون نموذجا لاخلاقيات المواطن بصفة عامة .

ولا شك ان وضع قيم اخلاقية يتمسك بها المواطنون امر مرغوب فيه فهناك قيم واخلاق بائدة .

وهناك قيم واخلاق نامية . يمكن ان تزدهر .

ولا شك ان القيم البائدة تناضل من اجل ان تبقى .

وعلى القيم النامية ان تناضل هى الاخرى من اجل ان توجد وان تفرض نفسها وان تسود وتتغلب .

وفى مقدمة القيم البائدة .. قيم الاستغلال .. استغلال الانسان لاخيه الانسان .. بكافة الصور .. وفى كافة المستويات. سواء كانت سياسية او ادارية .

وفى مقدمة القيم النامية . قيمة العمل. وقياس الناس جميعا بمقياس ما يؤدونه من عمل للمجتمع .

ومن قيمة الاستغلال البائدة تنبع قيم عديدة ـ يجب ان تنتهى ـ من الكذب والرغبة فى التسلط والرشوة والسرقة وحب النفوذ والتسلق . وهى قيم اقطاعية ورأسمالية **تؤمن بقانون الغاب وان البقاء للاقوى . والاقوى عندئذ هو صاحب المال . هو صاحب النفوذ .**

وكذلك فان قيمة العمل ينبع منها **قيمة الاحترام المتساوى للناس .** وايثار الغير على النفس والمباراة السليمة بين المواطنين من اجل ماهو افضل للمجتمع اولا.. ثم له ثانيا.

كل هذا من غير اخلال بتحريك حوافز الفرد وبواعثه ومثله العليا التى تحفزه دائما للقيام بكل ما هو نبيل وشريف ونافع للناس .

انهاء القوانين الاستثنائية

وتحدث الدكتور مصطفى كامل السيد مدرس الاقتصاد بجامعة القاهرة فقال ان القوانين التى اقتضتها ظروف استثنائية اصبح لا مبرر لها الآن . بعد ما تبين من خطوط عريضة للمرحلة القادمة والتى تحرص على احترام حرية الفرد وكرامته .. ومن هذه القوانين التى يجب ان تلغى وبالتحديد :

● حق الحبس المطلق الممنوح للنيابة العامة ولوزير الداخلية .

● القانون الذى يحول دون اللجوء الى القضاء وخاصة القضاء الادارى .. لالغاء قرارات السلطة التنفيذية

● القوانين التى توسع من مفهوم السيادة والتى تجيز الفصل أو النقل دون أن يحق للموظف العام اللجوء الى القضاء .

لا تخويف أو اهانة أو ضرب أو اعتقال

وقال الشيخ عبد الرحمن النجار مدير المساجد :

الدستور فى أية امة من الامم ، هو الضمان الوحيد لحقوق المواطنين .. وواجباتهم .

.. ومن الابواب الرئيسية ـ فى الدستور ـ التى تؤكد كرامة الانسان .. باب الحريات والاخلاق .

● الحرية : يجب ان ينص الدستور على حرية الانسان فى اختيار الحياة التى يحياها مع احترام هذه الحياة .. فالحياة الكاملة مصونة. والاعتداء عليها ، أو على جزء منها جريمة ضد الانسانية كلها .

وحينما ينص الدستور على حق الحياة ، فانما يؤكد مبدأ من المبادىء الاساسية للاديان السماوية ، فهى تحرم كل عمل ينتقص من الحق .. سواء أكان العمل تخويفا ، أو اهانة، أو ضربا ، أو اعتقالا ، أو طعنا فى الاخلاق أو الاعراض .

وحبذا ، لو رفعنا الشعار الذى اعلنه الرسول محمد عليه الصلاة والسلام .. فى حجة الوداع على جبل عرفات حيث قال : « ايها الناس .. ان دماءكم ، واموالكم ، واعراضكم عليكم حرام .. كحرمة يومكم هذا ، فى شهركم هذا ، فى بلدكم هذا ، وستلقون ربكم فيسالكم عن اعمالكم .. الا لا ترجعوا بعدى ضلالا .. يضرب بعضكم رقاب بعض الا هل بلغت .. الا فليبلغ الشاهد منكم الغائب » .

الحرية السياسية

ويجب أن ينص فى الدستور على تأكيد الحرية السياسية ، بجعل الديمقراطية ، هى الاساس الذى يحدد علاقة الافراد بالسلطات .. تنفيذية كانت أوسياسية ، فى مختلف المستويات .

الحرية الاجتماعية

ويجب أن ينص ـ ايضا ـ فى الدستور على الصلة القوية بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية .. اذ لا حرية سياسية بدون أن يتحرر الانسان من الخوف ، على مستقبله ومستقبل اسرته ، وعلى رزقه الذى يعيش به كريما .

والحرية هى المناخ الصحيح للايمان الكامل ، الذى يجعل أعلى سلطة للرقابة على الانسان هى الله ـ سبحانه وتعالى ـ يطلع على سره وعلانيته .

الاخلاق

اننا شعب متدين ، ولنا اصالتنا ، وقيمنا التى تحفظ المجتمع من عواصف الانحلال والفساد التى تفد علينا وعلى شبابنا من الخارج ، ولهذا يجب أن ينص فى الدستور على تأكيد دور القيم الدينية فى المجتمع ، وعلى أن تكون اخلاقياته نابعة من الاديان السماوية ..

واذا كان ولابد ان تعبر الدوله عن موقف معين من الاخلاق وهو بالطبع موقف التاييد فيمكن ان يكون ذلك فى بيان مستقل عن الدستور كبيان ٣٠ مارس او اعلان مثل اعلان حقوق الانسان او يشار الى هذا الاتجاه فى مقـــدمه الدستور .. بحيث يلمس كل من تتاح له فرصه قراءة الدستور حقيقه موقف الدوله من الاخلاق ..

ومما لا شك فيه ان كلمه اخلاق من الاتساع وعدم التحديد بحيث يتعذر ان ينحصر كل ما يدخل تحتهـا من سلوك او تصرفات او افكار ..

حرية لا تصطدم بحقوق الآخرين

قال الشـيخ ابراهيم الدسوقى مدير الدعوة الاسلاميه :

الناس جميعا امام نصوص الشريعه الاسلاميه احرار وحريتهم فى الحياة مطلقه فى كل شئ .. وتبقى كذلك حتى تصطدم بالحق والخير .. فاذا اصطدمت بالحق او الخير سواء كان خير الفرد ، او خير العائله ، او خير المجتمع ، فان الحريه الفرديه تقف وتنكمش ، وتتقيد عند حدود الحق والخير .

ونحن نطلب الحريات فى انواعهـا المتعددة سواء منها :

ـ الحريه الدينيه : التى تعنى عدم الاكراه على الدخول فى الدين .

ـ او الحرية السياسية : التى تعنى ان يـكون لكل مواطن الحق فى أن يشترك فى ادارة شـئون الدوله ، ويراقب اعمال السلطه التنفيذيه عن طريق انتخاب الممثلين انتخابا حرا ، او عن طريق الاستفتاء العام انطلاقا من التوجيه القرآنى للرسـول عليه الصلاة والسلام «وشاورهم فى الامر» .. وقوله تعالى : « وامرهم شـورى بينهم » ..

ـ او حريه المراة : التى لا تصل الى الفوضى الاخلاقيه .

ـ او حريه الملكيه : التى لا تصل الى الاستغلال .

ـ او حريه العمل : فى نطاق ما هو مشروع منه .

ـ او الحريه المدنيه : التى تجعـل الانسان اهلا للاخـــذ ، والعطاء ، والتصرف فيما يملك بما يحقق الخير ، ولا يجلب عليه او على الامه الضرر .

.. الاخلاق

ومن منطلق كفاله الحريه لابناء الامه .. والضوابط التى يجب ان تعيش فى اطارها .. نرى الاديان السـماويه لا تختلف ابدا فى تحديد الاخـلاق الكريمه الصالحه ، ليحيا فيها الفـرد والعائله والمجتمع .

والايمان بالله .. اسـاس جميع الفضائل .. والعصمه من الرذائل .. وقوام الضمائر .. وسند العزائم فى الشدائد .

وانقياد الناس لمكارم الاخلاق انمـا يكون بوازع من دين او زاجر من قانون .. او حياء وخشيه للرأى العام

فاذا كنا فى غيبه من هذه الزواجر ، لم يبق الا وازع الضمير الذى قل ان ينتصر ، الا عند من من استقرت فى قلبه خشيه الله .

والاسلام .. وهو يبنى الامه يحذر من معاول الهدم ان تمتد اليها فى اخلاقياتها ومبادئها ، ايمانا منه بان الامه باخلاقها .

فما اجمل ان ننطلق فى بناء امتنا على العلم والايمان متمثلين اثارهما الكريمه فى سلوكنا ، حتى نحقق الامه المثاليه التى قال الله فيها : « كنتم خير امه أخرجت للناس تامرون بالمعـروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله »

نصوص واضـحة لحقوق المراة

وقالت الدكتورة لطيفه الزيات (استاذة بكليه البنات ـ جامعه عين شمس) :

لابد من قانون جديد للاحوال الشخصيه ينص عليه الدستور الجديد يحقق حريه الحركه للمراة وخاصه الام .. الام تريد ان تذهب الى عملها وهى مطمئنه على ان اولادها فى رعايه الدوله .. فى المدرسه التى تعلمهم او الحضانه التى ترعاهم ..

دور الحضانه يجب ان تتوافر فى كل مكان ومجانا .. واذا استقرت الام وشعرت بالاطمئنان على اولادها فلابد انها ستؤدى عملها وواجبها على الوجه الاكمل لانها فى حاله نفسيه مستقرة .. والمراة تريد مزيدا من الحقوق المدنيه .. تريد فرصا اكبر فى العمل .. فى الترقى وفى الاجر .. وخاصه انها مازالت غير متساويه الحقوق مع الرجل ..

توازن للقوى السياسية وبين مراكز السلطة

ويقول الدكتور عصام الدين جلال (مدير مركز البحوث الدوائيه) :

لعله من اهم الامور فى المرحله الحاليه ان نفهم جميعا ان النصوص الدستوريه ما لم تعبر وترتكز الى قوة ايجابيه معبأة وتوازن اجتماعى وسياسى قائم فهى لن تخرج عن ان تكون مجرد شعارات وارشادات خلقيه يترك لكل مستوى من مستويات السلطه حريه الارتباط بها او عدم الالتفات اليها مثل كل القيم الخلقيه التى يبقى الحساب على الخروج عليها مؤجلا الى يوم الحساب !

ومن هنا تبرز حقيقه ان كل المبادىء التى قد ينص عليها الدستور الجديد ستستمد فاعليتها من التخطيط الذى يوجبه هذا الدستور للتوازن بين القوى السياسيه ومراكز السلطه فى الدوله الحديثه ، ولهذا نضع فى الاعتبار الاول من الاهميه النصوص التى ستحدد العلاقه بين التنظيم السياسى والاجهزة التنفيذيه ، والضمانات التى ستتوافر للكل ، كما نعطى نفس الاهميه لتحديد العلاقه بين الاجهزة التشريعيه والاجهزة التنفيذيه وعلى راسها رئيس الدوله ، والضمانات التى ستتوافر لهذه العلاقات .. كما نعطى نفس الاهميه للاحكام الدستوريه التى ستحمى سلطه ومسئوليه كل جهه من هذه الجهات وتاخذ بكل شدة كل من يتعدى حدود هذه السلطه او المسئوليه سواء تم ذلك من مراكز السلطه فى الاجهزة المقابله او تم ذلك من خارج اطار السلطه الدستوريه كليه .

وفى تقديرى ان هذا هو الضمان الوحيد لاعطاء وزن لاى نصوص تنص على حمايه الحريه او الديمقراطيه او الاشتراكيه كما انه الضمان الوحيد لاستئصال مبررات واسباب مراكز القوى .

ان هذه المراكز نتيجه حتميه فى الحياة السياسيه ما وجد الفراغ السياسى .. والفراغ السياسى نتيجه حتمية لعدم مباشرة السلطات الدستوريه لمهامها ، منعا كان ذلك ، او خوفا ، او غيابا عن الوجود .

ومن هنا نذهب الى ان اهم الاساليب الدستوريه للحفاظ على الحريات هى وضوح القانون اولا والضمانات الكافيه لتنفيذه ثانيا وان اهم الاساليب الدستوريه لمنع ظهور مراكز القوى هى التحديد الواضح الحاسم لمسئوليات وسلطات كل سلطه من السلطات الدستوريه بما يؤكد توازنها وتكاملها وبما يغطى كل مجالات نشاطها فى اطار موحد شامل ينص الدستور على اساليب وحدود المؤاخذة على تخطيه لكل السلطات القائمه من اى السلطات القائمه او القوى المحتمله

ومن اهم الاساليب لاحياء الخلقيات تقنين العلاقه بين السلطات والافراد .. وتاكيد وحمايه سيادة القانون وضمان امتداد سلطته الى كل المستويات والاعمال والنشاطات دون تهرب لاى اعتبار ولست اتصور ان الدستور يصح ان يكون مبشرا ونذيرا ولكنى

اتصور ان الدستور يمكن ان يكون حاميا وممهدا على صعيد القيم والعلاقات السياسيه والاجتماعيه لكل مبشر ونذير ومن هنا نرى أن النصوص التى ستفرد للخلقيات يجب أن تتجه الى خلقيات الدوله ووقوانينها واساليب اعمالها وليس الى خلقيات الافراد او المجموع .